International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (9)
IJFAES
September 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (9)

واقع وآفاق تطور القطاع الثالث (غير الربحي) بالمملكة العربية السعودية للفترة من عام 2022 م الي 2024م

نجلاء فتح الرحمن القاضي
أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد والتمويل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية
Najla.f@tu.edu.sa

المستخلص

تناول البحث موضوع تطور القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2022–2024، كما قيم ايضاً أثر رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على أدائه. واعتمد علي التقارير الرسمية، لإظهار نتائج التحليل، والتي عكست نمواً ملحوظاً في كافة القطاعات ، اشتمل على قطاع الأوقاف، والمنظمات الاجتماعية ، والأنشطة التطوعية ، والتعاونية، كذلك ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (3.3%) من المستهدف (5%) ضمن رؤية 2030، كما شهد رأس المال البشري نمواً كبيراً بزيادة العاملين من (45%) إلى (64%) من إجمالي القوى العاملة، إضافة إلى ارتفاع عدد المستفيدين من البرامج التدريبية من (284) في عام 2022 إلى (725) في عام 2024، وأيضاً توسعت الشراكات المحلية والدولية، حيث بلغت اعلى قيمة لها (31 شراكة) في عام 2023 قبل أن تستقر عند (23 شراكة) في عام 2024.

كما أشارت المؤشرات مجتمعة على نمو متسارع ومتوازن للقطاع غير الربحي في المملكة، مدفوعًا بعوامل تشريعية وتنظيمية داعمة، كما أظهرت التحليلات أيضاً تفاوت واضح في توافر البيانات والتقارير القطاعية، رغم التحسّن، إلا انه ما زال هنالك نقص واحياناً غياب في البيانات المفصّلة والمجزأة حسب القطاع والمنطقة، وظهر ذلك جلياً في تقارير العام 2022م، وتكمن أهمية هذا البحث في تقديم قراءة تحليلية شاملة تربط بين المؤشرات الكمية للقطاع غير الربحي ومتطلبات استدامته، بما يسهم في دعم صانعي القرار والباحثين لوضع استراتيجيات أكثر فاعلية لتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما استعرض البحث الآفاق المستقبلية والتي تشتمل على تطوير نماذج التمويل المستدام (الأوقاف، الاستثمار الاجتماعي، التبرعات الرقمية)، وتعزيز الابتكارات الرقمية والبيانات المفتوحة لدعم الشفافية، وبناء أطر حوكمة متقدمة متوافقة مع أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

الكلمات المفتاحية: القطاع غير الربحي، الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال البشري، الشراكات الاستراتيجية، التمويل المستدام، رؤية 2030.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (9)

IJFAES
September 2025

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (9)

The Reality and Future Prospects of the Development of the Third Sector (Non-Profit Sector) in the Kingdom of Saudi Arabia during the Period 2022–2024

Najla Fath Al-Rahman Al-Qadi
Associate Professor, Department of Economics and Finance, College of Business Administration, Taif University, Saudi Arabia
Najla.f@tu.edu.sa

Abstract

This study explores the development of the nonprofit sector in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 2022–2024 and evaluates the impact of Saudi Vision 2030 on its performance. Drawing on official reports, the analysis revealed significant growth across all sub-sectors, including endowments, social organizations, voluntary initiatives, and cooperative activities. The sector's contribution to GDP increased to 3.3% of the 5% target set within Vision 2030. Human capital also expanded considerably, with the proportion of employees rising from 45% to 64% of the total workforce, alongside a substantial increase in training program beneficiaries from 284 in 2022 to 725 in 2024. Furthermore, local and international partnerships expanded, peaking at 31 in 2023 before stabilizing at 23 in 2024.

Collectively, these indicators reflect accelerated and balanced growth of the nonprofit sector, driven by supportive legislative and regulatory frameworks. Nonetheless, the analysis highlighted persistent gaps in the availability of sectoral and regional data. Despite gradual improvements, detailed and disaggregated information remains limited, a challenge most evident in the 2022 reports. The significance of this study lies in providing a comprehensive analytical perspective that connects the sector's quantitative indicators with sustainability requirements, thereby offering valuable insights for policymakers and researchers in formulating more effective strategies to strengthen its role in economic and social development.

Looking ahead, the research outlines future opportunities, including the advancement of sustainable financing models (endowments, social investment, and digital donations), the promotion of digital innovation and open data to foster transparency, and the development of advanced governance frameworks aligned with the objectives of Saudi Vision 2030.

Keywords: Non-Profit Sector, Gross Domestic Product (GDP), Human Capital, Strategic Partnerships, Sustainable Financing, Saudi Vision 2030.

المقدمة

يعد القطاع الثالث غير الربحي من اهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، وتنبع أهميته في القطاع المالي السعودي من كونه أحد ركائز رؤية 2030، وهو يشمل الجمعيات، والمؤسسات الأهلية، والكيانات الوقفية التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية دون توزيع أرباح على المساهمين أو الأعضاء، حيث يُعاد استثمار أي فائض مالي في أنشطتها وخدماتها. وهو يوجد في منطقة تكاملية بين القطاعين العام والخاص، ويشكل حلقة وصل تسهم في سد الفجوات التنموية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي قد لا تغطيها هياكل القطاعين الآخرين بشكل كامل. ويمتاز ايضا بأنه مرن ومتعدد الموارد وقابل للابتكار والإبداع، ويتقاطع فيه الاقتصاد والعمل الخيري والمساهمة التنموية وتحسين جودة الحياة، إلى جانب توفير فرص وظيفية للعاطلين عن العمل.

نجد ان القطاع الثالث غير الربحي قد شهد تطورات كبيرة في المملكة منذ العام 2018م وتمثلت أبرزها في زيادة عدد الجمعيات والمؤسسات غير الربحية، وتأسيس المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للإشراف على الحوكمة والتنمية، كذلك العمل على رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وتمكين الكوادر الوطنية، كذلك إطلاق منصات إلكترونية مثل منصة إحسان، منصة تبرع، منصة العمل التطوعي لزيادة الكفاءة والشفافية، وأيضا عقد برامج تدريب وتأهيل للقيادات والموظفين في المنظمات غير الربحية.

وتطمح المملكة العربية السعودية الي رفع مساهمة القطاع غير الربحي لتصل إلى 5% من الناتج المحلي بحلول العام 2030م حسب رؤية 2020 – 2030م.

مشكلة البحث

يُعتبر القطاع غير الربحي أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التوجهات الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030 التي تستهدف رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (5%). ورغم ما شهده القطاع من نمو ملحوظ خلال الفترة 2022–2024 على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وتوسع في الأوقاف والأنشطة التطوعية والتعاونية، إضافة إلى ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتنامي رأس المال البشري، إلا أن هناك تحديات ما تزال قائمة، من أبرزها نقص البيانات والتقارير التفصيلية وضعف آليات التمويل المستدام والحوكمة المتقدمة، ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في **التساؤل الرئيس:**

ما واقع وآفاق تطور القطاع الثالث (غير الربحي) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2022–2024، وما العوامل المؤثرة في استدامة نموه في ضوء رؤية 2030؟

أسئلة البحث الفرعية:

- ما هو اتجاه نمو وأداء القطاع غير الربحي في المملكة خلال الفترة 2022–2024؟
- ما حجم مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، وما مدى اقترابه من المستهدف ضمن رؤية المملكة العربية السعودية؟
- كيف تطور رأس المال البشري في القطاع من حيث حجم القوى العاملة والمستفيدين من البرامج التدريبية؟
- ما دور الشراكات المحلية والدولية في تعزيز توسع القطاع غير الربحي؟
- ما هي آفاق تطوير القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية تشريعياً وتنظيمياً للفترة 2022-2024م؟
- ما أهي أبرز التحديات التي واجهت القطاع غير الربحي خلال الفترة الدراسة، خاصة فيما يتعلق بتوافر البيانات والتقارير؟

أهداف البحث

- تحليل واقع نمو وأداء القطاع غير الربحي في المملكة خلال الفترة 2022–2024.
- قياس مدى مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، ومقارنته بالمستهدف
- في رؤية 2030.
- دراسة تطور رأس المال البشري في القطاع غير الربحي ودوره في تعزيز الأداء.
- تقييم أثر الشراكات المحلية والدولية في دعم توسع القطاع غير الربحي.
- دراسة اتجاه تطور الأطر التنظيمية والتشريعات للقطاع غير الربحي.
- تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تعترض استدامة القطاع غير الربحي.
- استشراف آفاق التطوير المستقبلية للقطاع غير الربحي في ضوء رؤية 2030، مع التركيز على نماذج التمويل المستدام والحوكمة والابتكار الرقمي.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في كونه يقدم قراءة تحليلية شاملة تربط بين المؤشرات الكمية للقطاع غير الربحي ومتطلبات استدامته، كذلك المساهمة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالأدبيات العلمية للقطاع الثالث في المملكة العربية السعودية، بما يسهم في دعم صانعي القرار والباحثين لوضع استراتيجيات أكثر فاعلية لتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر تقديم تحليل منهجي لتطوراته المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية خلال الفترة من 2022 إلى 2024م. ومع تسارع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تقودها رؤية المملكة العربية السعودية 2030 يبرز دور القطاع غير الربحي بوصفه أحد ركائز تدعيم التنمية المستدامة وتنويع الانشطة الاقتصادية، الأمر الذي يعطي لدراسته قيمة علمية كبيرة.

مجال الدراسة وحدودها

- **الزمانية** :يغطي الفترة 2022–2024.
- **المكانية** :المملكة العربية السعودية.
- **الموضوعية** :تحليل نمو وأداء القطاع غير الربحي وآفاق تطوره.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (لوصف وتحليل بيانات وواقع القطاع الثالث في المملكة العربية السعودية خلال 2022–2024.م)، وتظهر ملامحه عند شرح وتحليل أهم الأسس النظرية التي يرتكز عليها مفهوم القطاع غير الربحي، وكذلك عند سردنا لأهم التجارب الدولية المبينة للدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية. كما يتم توظيف التحليل الكمي لقياس مؤشرات نمو القطاع (المساهمة في الناتج المحلي، رأس المال البشري، عدد الشراكات، حجم المستفيدين من البرامج التدريبية).

مصطلحات الدراسة

القطاع الثالث غير الربحي بالمملكة العربية السعودية ومكوناته:

يُعرَّف القطاع الثالث، أو القطاع غير الربحي، بأنه مجموعة من الكيانات والمؤسسات التي تعمل لتحقيق أهداف اجتماعية أو تنموية أو إنسانية، دون السعي لتحقيق الربح المادي، حيث يُعاد استثمار أي فائض مالي في أنشطتها وخدماتها. ويضم هذا القطاع الجمعيات الأهلية، والمؤسسات الخيرية، والهيئات الوقفية، والمنظمات التطوعية، ويتميز بكونه قطاعًا مؤسسيًا منظمًا يخضع لأطر تشريعية وإدارية تضمن حوكمة عمله واستدامته المالية.(UN DESA. Handbook on Nonprofit Institutions, 2018)

ويُعد القطاع غير الربحي أحد ركائز رؤية 2030 التي تهدف إلى رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 0.5% عام 2016 إلى 5% بحلول عام 2030، وزيادة عدد المتطوعين إلى مليون متطوع .(رؤية السعودية 2030 – برنامج تنمية القطاع غير الربحي).

أهمية القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية: يُعتبر القطاع الثالث (غير الربحي) شريكاً رئيسياً في تدعيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتلك الشراكة نظراً للدور المحوري الذي يقوم به في سد الفجوات التنموية التي لا تتم تغطيتها بواسطة القطاعان العام والخاص، كما يسهم ايضاً في مساعدة وتمكين الفئات الأكثر احتياجاً وفقراً، ويحسن جودة الحياة ايضاً، كما يعزز رأس المال الاجتماعي من خلال نشره لقيم التضامن والتكافل والمشاركة المجتمعية. (Salamon & Sokolowski, 2018)

بالنسبة للجانب الاجتماعي يطور القطاع الثالث برامج وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية موجهة نحو تحسين مؤشرات التنمية البشرية، كما يعمل ايضاً على الحد من الفقر، وتوسيع فرص التعليم، وتحسين

مستوى الرعاية الصحية، ويعزز التنمية الاجتماعية عبر المبادرات التطوعية، والمشروعات المجتمعية التي تساهم في بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات.(United Nations, 2020)

علي مستوى الاقتصاد، فإن القطاع الثالث يخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، كما يحفز الأنشطة الاقتصادية من خلال المشروعات الاجتماعية، وايضاً يهتم بالجانب التدريبي وبناء القدرات من خلال برامج تدريبية منوعة، كما يعمل على تعبئة الموارد المالية من مصادر محلية ودولية. كما يُعد محفزًا لاقتصاد الابتكار الاجتماعي، الذي يسهم في إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات التنموية، ويعزز من مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات.(OECD, 2020) .

يتوافق دور القطاع الثالث في السعودية مع اهداف رؤية المملكة 2030، والتي تؤكد على تعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وتهدف ايضاً الي تطوير القدرات المؤسسية بما يحقق أثرًا مستدامًا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

الأوقاف (الوقف التنموي): يُقصد بالأوقاف: الأصول المالية أو العينية الموقوفة لصالح دعم برامج ومشروعات القطاع غير الربحي، ويُستخدم في هذه الدراسة كمؤشر على التمويل المستدام للقطاع.

التحول الرقمي: هو استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية (مثل التبرعات الإلكترونية، البيانات المفتوحة، الذكاء الاصطناعي) من قبل منظمات القطاع غير الربحي في المملكة لرفع الكفاءة وتعزيز الشفافية خلال فترة الدراسة.

الحوكمة: تُعرف بأنها مجموعة القواعد والآليات التنظيمية (كالشفافية، المساءلة، الاستقلالية، والإفصاح المالي) التي يتم من خلالها تنظيم وإدارة عمل منظمات القطاع غير الربحي السعودية خلال الفترة (2022–2024م.، وتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتطبيق مفاهيم الحوكمة والشفافية في القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية، ضمن رؤية 2030 ، فالحوكمة تمثل الإطار التنظيمي الذي يضمن إدارة المنظمات الخيرية والأهلية بكفاءة ونزاهة، أما الشفافية فهي عنصر حاسم في بناء الثقة مع المتبرعين والمجتمع والجهات الرقابية، كما أطلق المركز الوطني للقطاع غير الربحي خدمة تقييم ذاتي في الحوكمة، تساعد الجمعيات على قياس مدى الامتثال للمعايير وضمان السلامة المالية .(المصدر، SAHL).

أما رأس المال البشري يُعبر عن مجمل القوى العاملة والكوادر البشرية العاملة في القطاع غير الربحي بالمملكة، وما يملكونه من مهارات ومعارف وخبرات، مع التركيز على نسبة العاملين في هذا القطاع والتطور الملحوظ في أعداد المتدربين خلال فترة الدراسة.

الشراكات الاستراتيجية: هي عبارة عن العلاقات التعاونية التي تتم بين القطاع غير الربحي في المملكة مع شركاء محليين أو دوليين خلال الفترة (2022–2024م)، بهدف تبادل الخبرات والموارد وتعزيز أثر القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التنمية المستدامة: يُقصد بالتنمية المستدامة: تحقيق التكامل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي عبر أنشطة القطاع غير الربحي، بحيث تُسهم هذه الأنشطة في تلبية احتياجات المجتمع في الحاضر مع ضمان استمراريتها للأجيال القادمة.

أما الاستدامة المالية: فيُقصد بها: قدرة المنظمات غير الربحية السعودية خلال الفترة (2022–2024م) على توفير مصادر تمويل متنوعة (الأوقاف، الاستثمارات الاجتماعية، التبرعات الرقمية، الشراكات) بما يضمن استمرارية أنشطتها وتنفيذ برامجها بصورة مستدامة.

الناتج المحلي الإجمالي(GDP) : يُعرف بقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (2022–2024م)، مع التركيز على قياس حجم مساهمة القطاع غير الربحي فيه كنسبة مئوية.

رؤية السعودية 2030: يقصد بها الباحث الخطة الوطنية الشاملة التي تشكل الإطار الاستراتيجي لتطوير القطاع غير الربحي، حيث يتم التركيز في هذه الدراسة على المستهدف الخاص بزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من (1%2016 إلى (5%) بحلول عام 2030، وما تحقق فعليًا خلال الفترة (2022–2024م).

تجارب دولية مختارة (كنماذج للمقارنة)

النموذج الأول: نموذج المملكة المتحدة: تنظيم اليات الحوافز الضريبية وهياكل المؤسسات الاجتماعية:

تملك المملكة المتحدة منظومة متكاملة، تشجع هذه المنظومة التبرعات الفردية والمؤسسية من خلال آليات مثل (Gift Aid)، التي تتيح للجهات الخيرية استرداد ضريبة الدخل الأساسية على التبرعات، ايضاً لها هياكل قانونية خصصت للمؤسسات الاجتماعية مثل (Community Interest Company (CIC)،

بالإضافة الي وجود سلطة رقابية مركزية تقوم بدور الإشراف على الإفصاح والحوكمة. كذلك توجد لديها عناصر تشريعية قابلة للتبني والتكيف، مثل تبنّي آلية الاسترداد الضريبي والزكاة والتي بدورها تقوم بتعظيم قيمة التبرعات (نموذج(Gift Aid ، كما قامت ايضاً بإنشاء صيغ قانونية للشركات الاجتماعية مع تبني قاعدة قفل الأصول (asset lock)، وذلك حتى تحمي البعد العام، وربط الامتيازات بقضية الحفاظ على متطلبات الإفصاح والحوكمة. ويعتبر نموذج المملكة المتحدة مناسباً مع المملكة العربية السعودية لأنه يوفّر أدوات مالية مباشرة مشجعة للمانحين مع توفير حماية قانونية للمشروعات الاجتماعية تفيد عند التفكير في تقديم حوافز متعلقة بالضريبة والزكاة، كذلك يفيد أيضاً في انشاء صيغ شركات تابعه للمنظمات. (GOV.UK — Gift Aid، CIC guidance، CIC Regulator annual report)

النموذج الثاني: نموذج الولايات المتحدة الأمريكية: هيكل الحوافز الضريبية المؤسسات الخيرية، وأدوات التمويل وقيود الإفصاح (DAFs):

يقدم النظام الأمريكي حوافز ضريبية مرتبطة بمنافع كبيرة للمتبرعين مثل الخصم الضريبي للتبرعات، ويوفر أدوات تمويل معلومة مثل Donor-Advised Funds (DAFs)، وأيضاً صناديق عائلية، مع وجود تنظيمات مفصّلة للكيانات الخيرية وغير ذلك. نجد أن النظام يوفر سيولة وتمويل كبير للقطاع الثالث الا أنه ما زال يثير جدلاً حول الشفافية والحوافز.

توفر التجربة الامريكية عناصر قابلة للتبني والتكيف، على سبيل المثال دراسة آليات الخصم للمتبرعين (نطاقها وقيودها)، وهي تمثل أنموذجاً جيداً لتعزيز التبرعات من قبل المؤسسات، كما تقوم أيضاً باستعراض تنظيمات (DAFs)، كذلك توضح كيفية موازنة المرونة مع متطلبات الإفصاح. ويعتبر نموذج **الولايات المتحدة الامريكية** مناسباً مع المملكة العربية السعودية لأنه يوضح الطريقة التي تساعد على توجيه وحشد موارد كبيرة للطاع غير الربحي من خلال انتهاج سياسات ضريبية واضحة كذلك استخدام أدوات مؤسسية، وهو يفيد التجربة في السعودية أيضاً عند النظر الي مسألة تحفيز الشركات والمتبرعين، او تنظيم أدوات وسيطة للتمويل. (IRS — Charitable contribution deductions Publication 526)

النموذج الثالث: نموذج أستراليا: التسجيل المركزي والحوافز:

تُدير استراليا سجلاً مركزياً للمنظمات الخيرية (ACNC)، بالتنسيق مع مكتب الضرائب الاسترالي (ATO)، وذلك لجعل التبرعات تخضع للخصم الضريبي DGR)، وقد تم مؤخراً تشديد الاشتراطات حول الربط بين التسجيل كجهة خيرية والحصول على ميزة التبرعات الخاضعة للخصم.

كما توفر التجربة الأسترالية عناصر قابلة للتبني والتكيف، مثل توفير نظام تسجيل مركزي موحد يسهل تبعات ضوابط الضريبة والزكاة كذلك ربط مسألة استحقاق المنظمات للحوافز بامتثالها للمعايير المنشورة مثل شفافية التقارير المقدمة من قِبل تلك المنظمات. ويعتبر نموذج **استراليا** مناسباً مع المملكة العربية السعودية لأنه يوضح للجهات الرسمية المختصة بإدارة شئون القطاع غير الربحي كيفية توحيد التسجيل والامتيازات الضريبية، وذلك لتشجيع التبرع، كذلك الامتثال للشفافية. ATO (DGR eligibility updates, ACNC (DGR guidance))

الدراسات والأدبيات السابقة

ويستعرض هذا الفصل أبرز الدراسات السابقة المرتبطة بالقطاع غير الربحي، وذلك وفق أربعة محاور رئيسية :الاستدامة المالية، المعوقات التنظيمية، التمويل والأوقاف، والتحول الرقمي والتنمية المؤسسية، من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول: الدراسات التي لها علاقة بالاستدامة المالية وتطوير الأعمال:

تناولت **دراسة الغانم، غوش، وشمسي (2025)** أثر التوجه الإبداعي والتوجه الاستراتيجي والتطوير الإداري والتخطيط المالي على الموارد المالية للجمعيات الخيرية في المملكة **العربية السعودية**، وأكدت

على وجود علاقة إيجابية دالة بين هذه العوامل والاستدامة المالية، كما أكدت على الجمعيات الخيرية محل الدراسة بضرورة أن ترتكز أنشطة التدريب على النهج الاستراتيجي والذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل في البيئة الداخلية والخارجية والاستجابة لهذه المتغيرات، وكذلك اوصت بالعمل على زيادة التوعية حول الاستدامة المالية في الجمعيات الخيرية خصوصا للجهات الحكومية والمهنية من أجل المزيد من التشريعات حول أنظمة الاستدامة المالية.

كما تناولت **دراسة منا الله (2020)** أثر السياسات الاستثمارية في الاستدامة المالية للقطاع الثالث في الولايات المتحدة وماليزيا، وأبرزت مخاطر الاستناد فقط على مؤشرات تقليدية في قياس الاستدامة. في حين ركزت دراسة **الصلاحات (2018)** على معايير الاستدامة المالية للمؤسسات الوقفية من خلال تحليل نموذج جامعة هارفارد، وقامت بإثبات فعالية السياسات الاستثمارية في تحقيق التمويل الذاتي طويل الأمد. أما دراسة **Hanefah (2018)** فأوضحت أن المؤسسات الوقفية الماليزية الرائدة تحقق أداءً ماليًا متميزًا يعكس قدرتها على الاستدامة واستمرارية التمويل.

المحور الثاني: الدراسات التي لها علاقة بالتمويل والأوقاف:

أبرزت دراسة العتيبي والمفيز (2023) متطلبات تطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة، وأشارت إلى أن العوامل الثقافية والاجتماعية والتشريعية تشكل محددات رئيسية لنجاح هذه المشاركة، كما بينت **دراسة مشتركة بين المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والأمم المتحدة** (2023)أن الأوقاف تمثل أداة فعالة لدعم أهداف رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة إذا ما تم تطوير حوكمتها وتعزيز شفافيتها، وفي ذات السياق، تناولت دراسة نشرت في **Journal of Sustainability (2025)** دور صناديق الاستثمار الوقفي في تمويل المشاريع التنموية في مجالات التعليم والصحة والبيئة، وأكدت على ضرورتها لتحقيق الاستدامة المالية.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت المعوقات التنظيمية والتشريعية:

أوضحت **دراسة المنصوري والماوري (2022):** أن المنظمات غير الحكومية في قطر تواجه معوقات تتعلق بضعف الحوكمة، غياب التخطيط الاستراتيجي، نقص الموارد المالية والبشرية، وضعف المشاركة المجتمعية. وتتقاطع هذه التحديات مع ما يواجه القطاع غير الربحي السعودي بدرجات متفاوتة. كما يشير تقرير **KPMG (2023)** إلى أن تعزيز الشفافية والحوكمة المؤسسية يمثلان شرطًا أساسيًا لاستدامة القطاع غير الربحي في المملكة، خصوصًا مع توسع دوره الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الرابع: الدراسات التي لها علاقة بالتحول الرقمي والتنمية المؤسسية:

أكد **تقرير KPMG (2023)**أن التحول الرقمي يسهم في رفع كفاءة القطاع وتعزيز ثقافة الشفافية والبيانات المفتوحة، مما يزيد ثقة المجتمع والداعمين. كما يمثل مشروع مدينة محمد بن سلمان غير الربحية نموذجًا مبتكرًا يجمع بين التعليم والثقافة والبحث العلمي، ويوفر بيئة مؤسسية متطورة لدعم المنظمات غير الربحية.

وأبرز **تقرير مؤسسة الملك خالد (2025)** أن القيمة الاقتصادية للقطاع تجاوزت (100 مليار ريال سعودي)، ونسبة (3.3% من الناتج المحلي)، مع توقع بلوغ نسبة (5%) بحلول العام 2030، إضافة إلى نمو التبرعات الرقمية التي بلغت (15 مليار ريال) في العام 2024. وفي ذات الاتجاه، أوضح **تقرير Arab News (2023)** أن عدد المنظمات غير الربحية ارتفع إلى (4,721 منظمة) بزيادة نسبتها (182%) منذ عام 2018 م، مما يعكس حيوية القطاع.

خلاصة الدراسات السابقة وما يميز البحث الحالي:

يتضح من مراجعة الأدبيات السابقة أن أغلب الدراسات ركزت على جوانب منفصلة، مثل الاستدامة المالية أو التعليم أو الأوقاف، بينما قلّما تناولت القطاع غير الربحي في المملكة برؤية شمولية تجمع بين الأداء الاقتصادي، رأس المال البشري، الشراكات، والتحول الرقمي في ضوء رؤية 2030. ويتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة بأنه:

- يقدم تحليلًا كميًا زمنيًا متكاملًا لتطور القطاع غير الربحي في الفترة 2022–2024 اعتمادًا على بيانات وتقارير رسمية.
- يربط بين المؤشرات الحالية وأهداف رؤية 2030، بما يتيح استشراف آفاق مستقبلية.
- يدمج بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والحوكمي، وهو تكامل لم تعالجه معظم الدراسات السابقة.
- يقترح حلولًا عملية للتحديات القائمة عبر الابتكار الرقمي والتمويل المستدام وتطوير الحوكمة.

فروض البحث

H1: شهد القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية نمواً ملحوظاً في أدائه الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 2022–2024.

H2: ارتفعت مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متسارع بين 2022–2024 لتقترب من المستهدف المحدد في رؤية 2030.

H3: ساهم نمو رأس المال البشري (زيادة اعداد العاملين والمتدربين) بشكل جوهري في تعزيز كفاءة القطاع غير الربحي خلال الفترة المدروسة.

H4: تنامي الشراكات المحلية والدولية كان لها دور جوهري في توسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي وتحقيق اهدافه.

H5: تطور القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية تشريعياً وتنظيمياً للفترة 2022-2024م.

H6: يواجه القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة تساهم في الحد من نموه وتطوره.

تحليل نتائج البحث واختبار الفروض

للوقوف على واقع وآفاق تطور القطاع الثالث (غير الربحي) بالمملكة السعودية للفترة من 2022 م الي 2024م، اعتمد الباحث في جمع مادة الدراسة على المصادر الثانوية من كتب ودراسات ووثائق وتقارير صادرة من الجهات الرسمية ذات الصلة، تقارير (للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تقارير مؤسسة الملك خالد، هيئة الإحصاء، تقارير رؤية 2030، وغيرها من التقارير الرسمية المعتمدة)،

(أ) أداة البحث والإجراءات المتبعة:

1. منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة موضوع البحث الذي يستهدف التعرف على واقع وآفاق تطور القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية. يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ثم تحليل بياناتها واستخلاص الأنماط والعلاقات ذات الصلة، بما يسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية تدعم التوصيات المقترحة.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية، بما يشمل الجمعيات الأهلية، المؤسسات الوقفية، المراكز غير الربحية، والجهات ذات العلاقة.

3. أداة الدراسة:

تتمثل في تحليل **الوثائق والتقارير الرسمية**: حيث شملت مراجعة تقارير المركز الوطني للقطاع غير الربحي، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وثائق رؤية السعودية 2030، والتقارير الصادرة عن المؤسسات غير الربحية مثل مؤسسة الملك خالد، وساعدت البيانات الثانوية على توفير أساس مقارن.

4. أساليب جمع البيانات:

جُمعت البيانات الثانوية من المصادر الرسمية المنشورة والتقارير الحديثة ذات الصلة بالقطاع غير الربحي.

5. أساليب تحليل البيانات:

بعد استكمال جمع البيانات من المصادر الثانوية، تم إدخالها في برنامج Excel بهدف ترتيب البيانات، وحساب اتجاهات النمو، والنسب المئوية، كذلك عملية اعداد الجداول وتصميم الرسوم البيانية لتوضيح

النتائج.

6. مبررات اختيار المنهج والأداة:

إن اختيار المنهج الوصفي التحليلي جاء لقدرته على رصد الواقع القائم وتحليله بصورة علمية ممنهجة، كما يسهم برنامج Excel في إجراء التحليلات الإحصائية الأساسية وتقديم تمثيلات بيانية تسهّل عملية تفسير النتائج.

(ب) التحليل واختبار الفرضيات:

ومن اجل تحقيق أهداف البحث والتحليل سوف يتم اختبار الفرضيات، واتباع الخطوات الإجرائية على النحو التالي:

أولاً: تحليل اتجاه نمو القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية للفترة من 2022 م -2024م:

الفرضية الأولى: شهد القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية نمواً ملحوظاً في أدائه الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة 2022–2024.

في هذا الجزء من البحث يختبر الباحث تطور الأداء الاقتصادي والاجتماعي للقطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2022–2024.

1. تحليل اتجاه نمو القطاع الغير الربحي من خلال الايرادات السنوية للفترة 2022-2024م:

جدول رقم (1) اتجاه نمو ايرادات القطاع غير الربحي السنوية للفترة 2022-2024م (مليار ريال سعودي)
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤسسة الملك خالد والإحصاءات الرسمية من الهيئة العامة للإحصاء للأعوام(2022-2024م)

بيان/السنة	2022	2023	2024
الإيرادات السنوية	40.86	54.47	100,00
نسبة التغيير	-	33%	84%

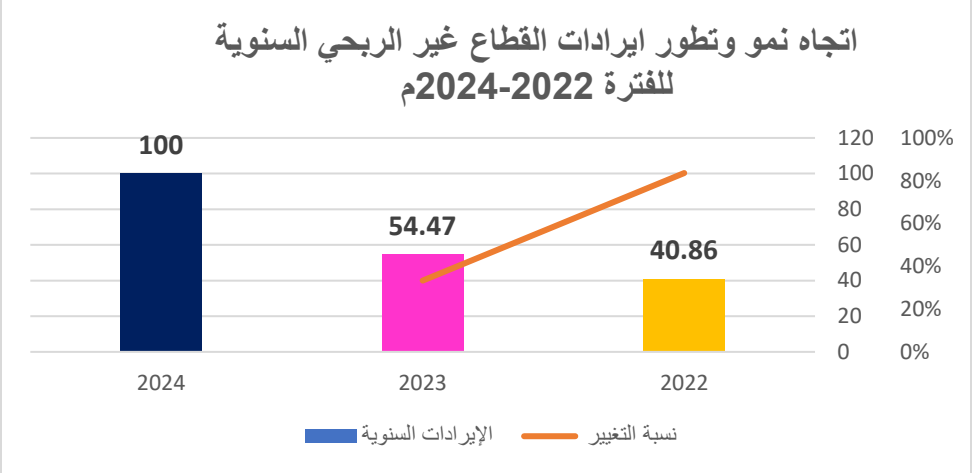

شكل رقم (1) اتجاه نمو ايرادات القطاع غير الربحي السنوية للفترة 2022-2024م (مليار ريال سعودي)
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير مؤسسة الملك خالد والإحصاءات الرسمية من الهيئة العامة للإحصاء للأعوام(2022-2024م)

يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل رقم (1) أن هنالك نمو مضطرداً في إيرادات القطاع غير الربحي حيث ارتفعت نسبة الإيرادات بنحو (33%) في العام 2023م عن العام 2022م، كذلك ارتفعت نسبة إيرادات العام 2024م بنحو (84%) عن العام 2023م، وحقق القطاع نسبة (3,3%) من الناتج المحلي والمستهدف حسب رؤية 2030 التي استهدفت (5%) مما يعكس نسبة التحقق العالية عن المستهدف، وهذا يعكس تقدماً ملحوظاً وكبيراً في أداء القطاع غير الربحي.

يشير الاتجاه العام للقطاع بمؤشر نمو قوى ومتسارع، حيث تضاعفت الإيرادات تقريباً خلال عامين مع ارتفاع كبير في إيرادات 2024م، وهو ما يعكس توسعًا ملحوظًا في قاعدة التمويل وتعزيز قدرة القطاع على تعبئة الموارد، فقد ارتفعت الإيرادات من 40.86 مليار ريال سعودي في عام 2022 إلى (54.47 مليار ريال) في عام 2023، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو (33,35%)، وفي العام 2024م شهد المؤشر قفزة نوعية حيث بلغت الإيرادات أكثر من (100 مليار ريال)، بزيادة قدرها (84%) مقارنة بالعام السابق.

ويعكس هذا النمط من النمو الديناميكي عدة عوامل، من أبرزها زيادة عدد المبادرات الممولة من القطاعين العام والخاص، وتوسيع نطاق الشراكات المجتمعية، وتحسن بيئة التشريعات الداعمة لجذب التمويل. كما يشير الاتجاه المتسارع في 2024 م ايضاً إلى دخول أدوات تمويل مبتكرة مثل الاستثمارات الجيدة المنوعة، وتنامي ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يتسق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتعزيز مساهمة

القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي الذي حقق نسبة (3,3%) من الناتج المحلي، ونسبة المستهدف حسب رؤية 2030 هي (5%). (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023؛2020 ,OECD).

2. تحليل اتجاه نمو القطاع غير الربحي في القطاعات التنموية :

شهد القطاع غير الربحي في القطاعات التنموية تطوراً ملحوظا في الآونة الأخيرة، وأيضاً أصبح تحول حقيقي في الأسلوب الذي تعمل به هذه المؤسسات غير الربحية، كما شهدت هذه المؤسسات ايضاً نمواً واضح جدًا، خاصة مع الدعم الكبير الذي قدمته رؤية السعودية 2030، كما قدمت أيضاً الإصلاحات التنظيمية مساعدات كبيرة، وأصبح التحول الرقمي جزءًا أساسيًا من عمل المؤسسات، وتحسنت الشفافية المالية بشكل ملحوظ. وكان تطور اتجاهات القطاع غير الربحي التنموية على النحو التالي:

أ. بالنسبة للعام 2022م: لا توجد بيانات تفصيلية كبيرة مقارنة بالأعوام التي تليه. لكن تلاحظ ان مجالي الصحة والتعليم هما الأكثر نمواً. فقد كان قطاع الصحة من أبرز القطاعات التي شهدت نمواً ملحوظاً من حيث الإيرادات، حيث سجلت نمواً بنسبة (70%)، تبعها التعليم والبحث حيث بلغت نسبتهم (53%)، تلتها الوساطة التطوعية بنسبة (36%)(kkf.org.sa) .

ب. العام 2023م: الجدول والشكل ادناه يعكس تطور القطاع غير الربحي في المجالات التنموية للعام 2023م.

جدول رقم (2) اتجاه تطور ايرادات القطاعات غير الربحية للعام2023م/ (مليار ريال)
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للعام(2023م) والهيئة العامة للإحصاء(GASTAT) .

القطاع	2023
التعليم والأبحاث	19,325
الصحة	14,132
الخدمات الاجتماعية	7,871
الثقافة والترفيه	5,253
التنمية والإسكان	2,656
جمعيات الأعمال والمجتمعات الدينية	1,752
أخرى (كالبيئة، القانون، التطوع...)	2,229
الإجمالي	54,466

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (9)
IJFAES
September 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (9)

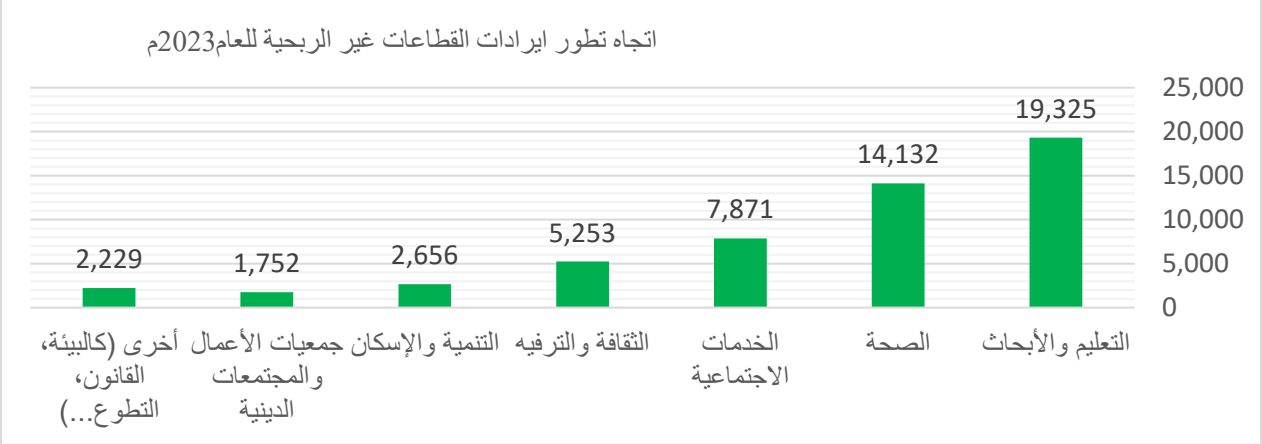

شكل رقم (2) اتجاه نمو ايرادات القطاعات غير الربحية السنوية للفترة 2022-2024م (مليار ريال سعودي)
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للعام(2022م) والهيئة العامة للإحصاء(GASTAT) .

أما العام 2023م قد شهد ارتفاعاً في الإيرادات العامة للقطاع حيث بلغت (54.4 مليار ريال)، بزيادة 33% عن العام 2022م، وفي مجال التعليم والأبحاث بلغت الإيرادات (19,325 مليار ريال)، بزيادة بلغت نسبتها (35%) عن العام 2022م. وهذا يدل على اهتمام القطاع غير الربحي بالاستثمار في التعليم والبحث. تبعتها الصحة بقيمة (14,13 مليار ريال) بنسبة قدرها (26%)، اما مساهمة الخدمات الاجتماعية فقد بلغت (7,87 مليار ريال) بنسبة (14%)، اما مجال الثقافة والترفيه بلغت قيمته (5,25 مليار ريال) بنسبه (10%). (kkf.org.sa).

ج. بالنسبة للعام 2024م:

الجدول والشكل ادناه يعكس تطور القطاع غير الربحي في المجالات التنموية للعام 2024م

جدول رقم (3) اتجاه تطور ايرادات القطاعات غير الربحية للعام2023م/ (مليار ريال)
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للعام(2024م) والهيئة العامة للإحصاء(GASTAT) .

القطاع	2024
الأوقاف	48
المنظمات غير الربحية	47
التعليم والأبحاث	19
الصحة	15
التطوع والتبرعات الرقمية والدعم الحكومي	15
الجمعيات التعاونية	2

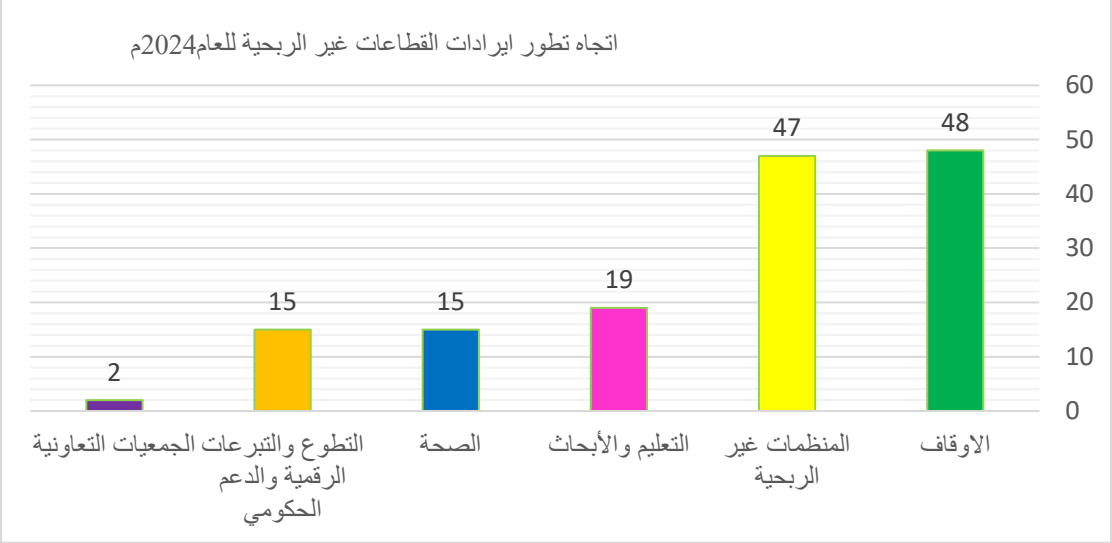

شكل رقم (3) اتجاه تطور ايرادات القطاعات غير الربحية للعام2023م
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للعام(2024م) والهيئة العامة للإحصاء(GASTAT) .

عكست تقارير المركز الوطني للقطاع غير الربحي ومؤسسة الملك خالد الخيرية ان القيمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي تجاوزت (100 مليار ريال) في 2024م، أي ما يعادل نسبة (3,3%) من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية. ويتبين من الجدول الشكل (10) ان الأوقاف حققت اعلي ايراداً بقيمة(48 مليار ريال) تليها المنظمات غير الربحية بصفة عامة فبلغت إيراداتها نحو (47 مليار ريال)، ونجد أن قطاع التعليم والبحث الأعلى من حيث الإيرادات ضمن القطاع الثالث في 2024م، وتجاوزت إيراداته (19مليار ريال)، وهذا يعكس تطور ونمو هذا القطاع الهام(kkf.org.sa, Arab News)).

اظهر التحليل أيضاً أن القطاع الصحي غير الربحي هو الأسرع نمواً، وسجّل أعلى مستوي إيرادات وإنفاق تشغيلي، حيث بلغت إيراداته (15 مليار ريال)، من اجمالي الايرادات، مع زيادة نشاطات الرعاية المجتمعية والمبادرات الوقائية والتأهيلية، وهذا يدل على توسع الخدمات الصحية غير الربحية لاستيعاب احتياجات المجتمع التكاملية (kkf.org.sa) .

ساهم القطاع غير الربحي أيضاً في مجال التطوع والتبرعات الرقمية بقيمة تجاوزت التبرعات الرقمية (15 مليار ريال)، مما يشير الي ثقة المواطنين في المنصات الإلكترونية للعطاء، وايضاً وفرت فرص عمل كبيرة للشباب، وكانت الأبرز من ناحية التوظيف.

ونخلص الي ان القطاع غير الربحي في السعودية نما وتطور بصورة كبيرة وملحوظة، ووتيرة التغيير كانت متسارعة، وهذا مما انعكس على تطور أداء القطاع غير الربحي.

3. تحليل اتجاه نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد المنظمات غير الربحية للفترة 2022 -2024م:

جدول رقم (4) اتجاه نمو حجم القطاع غير الربحي من خلال عدد المنظمات غير الربحية للفترة 2022 -2024م
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

بيان/السنة	2022	2023	2024
عدد المنظمات غير الربحية	4057	4640	5700
معدل نمو المنظمات غير الربحية	-	%14,37	%22,84
نسبة عدد المنظمات غير المتخصصة التي تدعم الأولويات التنموية	-	%50,85	%29,92

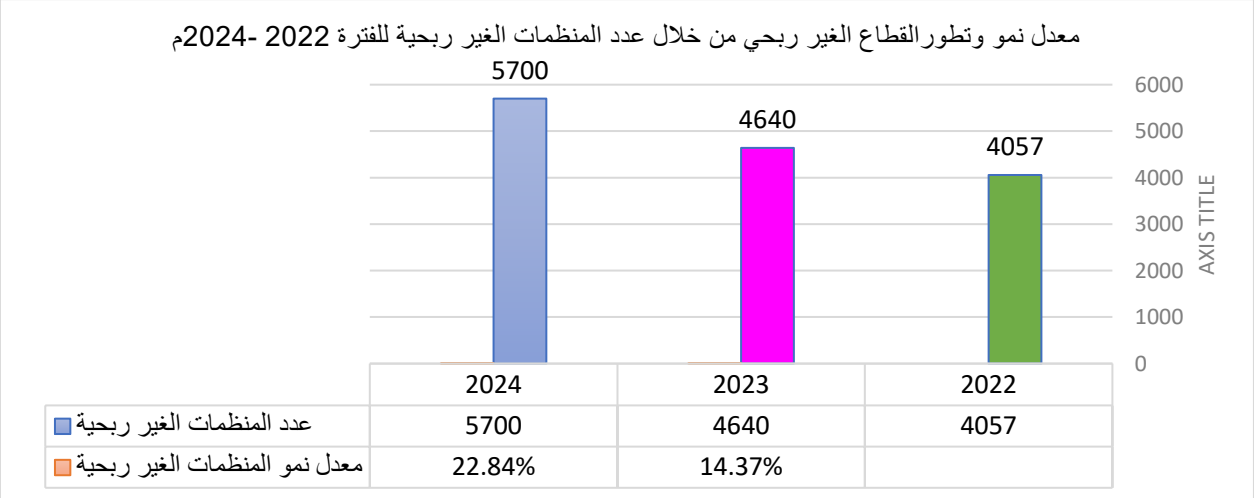

شكل رقم (4) اتجاه نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد المنظمات غير الربحية للفترة 2022 -2024م
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

الاتجاه العام: نمو متواصل ومتسارع في حجم القطاع، مع زيادة واضحة في معدل التوسع بين 2023 و2024م.

عكس التحليل نمواً مضطرداً في عدد المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2022– 2024 م، كذلك هنالك زياده كبيرة في حجم القطاع، مما يعكس التحركات الواسعة في تأسيس الكيانات والوحدات غير الربحية، والتوسع الكبير في نطاق العمل المجتمعي، فقد ارتفع عدد المنظمات من 4,057 منظمة في عام 2022 إلى 4,640 منظمة في عام 2023، بمعدل نمو سنوي قدره (14,37%) وفي

عام 2024، استمر هذا الاتجاه الإيجابي بوتيرة أسرع، حيث بلغ عدد المنظمات (5,700 منظمة) ، محققًا زيادة نسبتها (22,84%) مقارنة بالعام السابق.

هذا النمط من التوسع يعكس تحسن بيئة العمل المؤسسي للقطاع الثالث، وفاعلية السياسات الحكومية في دعم تأسيس الكيانات غير الربحية، بالإضافة إلى تنامي الوعي المجتمعي حول دور العمل التطوعي والمؤسسي في التنمية المستدامة. ويتضح ذلك من تزايد معدل النمو بين 2023 و2024 بصورة كبيرة، ويُعد هذا مؤشراً على دخول فئات جديدة من المنظمات الي القطاع، وتبني نماذج تشغيلية مبتكرة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتعزيز إسهام القطاع غير الربحي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023؛ UNDP, 2022).

4. تحليل اتجاه نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد المتطوعين للفترة 2022 -2024م:

جدول رقم (5) اتجاه نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد المتطوعين للفترة 2022 -2024م
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

بيان/السنة	2022	2023	2024
عدد المتطوعين	650,000	834,300	1,237,713
معدل نمو المتطوعين	-	%28,35	%48,35

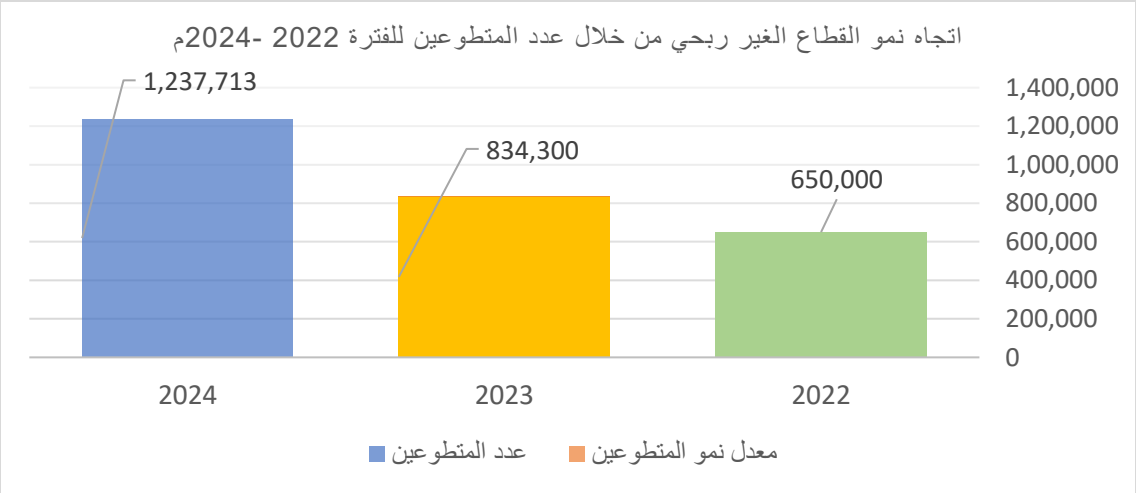

شكل رقم (5) اتجاه نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد المتطوعين للفترة 2022 -2024م
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

الاتجاه العام :زيادة متسارعة في حجم المشاركة التطوعية، مع تضاعف معدل النمو تقريبًا بين 2023 و2024م.

وضحت بيانات الجدول والشكل رقم (5) حجم المشاركة التطوعية في القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2022–2024 إلى اتجاه تصاعدي عالي، مما انعكس على التحسن الملحوظ في ثقافة العمل التطوعي وتنامي الحوافز المؤسسية للأفراد بالمملكة العربية السعودية. فقد ارتفع عدد المتطوعين من (650ألفًا) في عام 2022 إلى أكثر من (834ألفًا) في عام 2023، بمعدل نمو سنوي قدره (28,35%)، كما شهد العام 2024م قفزة نوعية في مشاركة المتطوعين في القطاع، حيث بلغ عددهم نحو (1,24 مليون متطوع)، مسجّلًا زيادة نسبتها (48,33%) مقارنة بالعام السابق.

إن التوسع المتسارع الذي شهده حجم التطوع يعكس الجهود الكبيرة من قبل الدولة والقطاع الثالث لتمكين وتعزيز المشاركة المجتمعية، وهذا ما تضمنته مبادرات رؤية المملكة 2030 التي تستهدف الوصول إلى مليون متطوع سنويًا، كما تم تطوير منصات رقمية ربطت المتطوعين بالفرص المتاحة، كما اكدت هذه المؤشرات على الدور الحيوي للتطوع في دعم التنمية الاجتماعية، وتعزيز رأس المال.

5. تحليل معدل نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد التعاقدات الحكومية للفترة 2022 -2024م:

جدول رقم (6) معدل نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد التعاقدات الحكومية للفترة 2022 -2024م
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

بيان/السنة	2022	2023	2024
اجمالي التعاقدات الحكومية (مليار ريال)	2.85	6	9
معدل نمو التعاقدات الحكومية	-	%110,3	50.00%

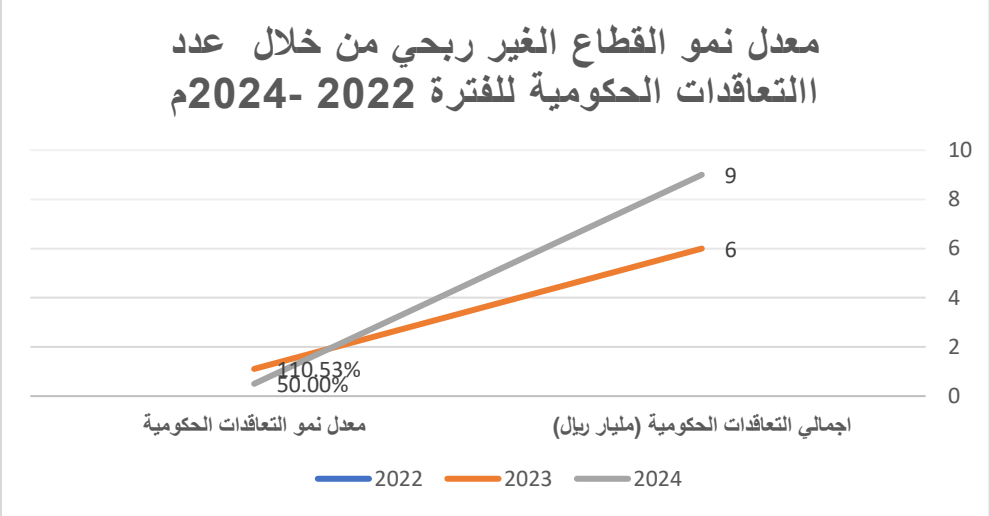

شكل رقم (6) معدل نمو القطاع غير الربحي من خلال عدد التعاقدات الحكومية للفترة 2022 -2024م

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

الاتجاه العام :نمو قوي ومستمر في قيمة التعاقدات الحكومية مع القطاع غير الربحي، مع تسارع كبير بين 2022 و2023، يليه نمو متوازن في م2024.

اشارت بيانات التعاقدات الحكومية مع القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2022–2024 م إلى اتجاه تصاعدي واضح في حجم التمويل المخصص من القطاع العام لدعم أنشطة الكيانات والمنظمات غير الربحية فقد ارتفع إجمالي قيمة هذه التعاقدات من (2,85مليار ريال) في العام 2022 إلى (6 مليارات ريال) في عام 2023، مسجّلًا معدل نمو استثنائي بلغ (110,3%)، وفي عام 2024، واصل المؤشر ارتفاعه ليصل إلى 9مليارات ريال، بنسبة نمو سنوية قدرها (50%).

هذا النمو الكبير يعكس التحول الاستراتيجي في شكل السياسات الحكومية نحو تعزيز الشراكة مع القطاع الثالث، وذلك في إطار تحقيق اهداف رؤية المملكة 2030، خصوصاً فيما يتعلق بتنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية، كما يؤكد هذا الاتجاه أيضاً زيادة ثقة الجهات الحكومية بقدرة القطاع على تنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة وجودة، بما يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2024؛ وزارة المالية، 2024).

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (9)
IJFAES
September 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (9)

ثانياً: تحليل اتجاه مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2022 -2024م:

الفرضية الثانية: ارتفعت مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متسارع بين 2022–2024 لتقترب من المستهدف المحدد في رؤية 2030.

في هذا الجزء من التحليل نستعرض مدي مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، وهو من المؤشرات الهامة لقياس مدي نمو هذا القطاع وحجم مساهمته في الاقتصاد.

جدول رقم (7) اتجاه مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2022 -2024م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

بيان/السنة	2022	2023	2024
مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج الإجمالي	%83	%87	%99

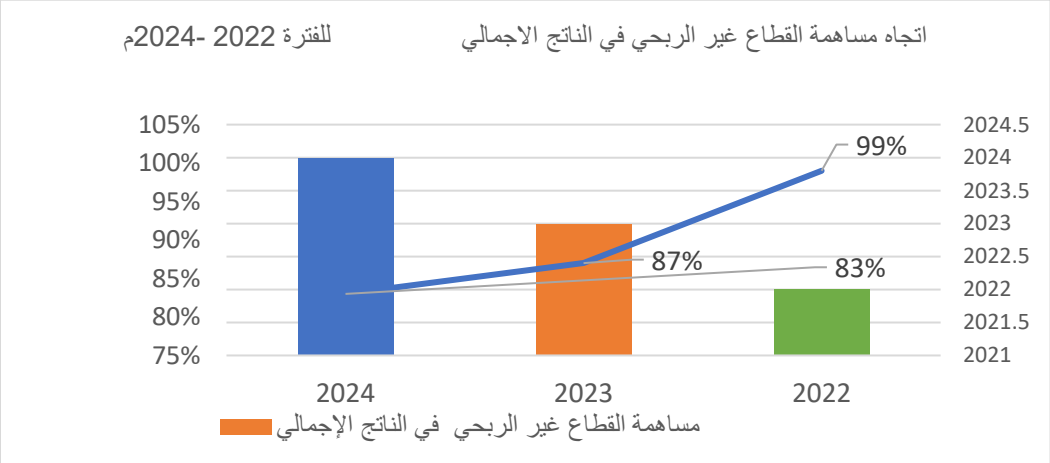

شكل رقم (7) اتجاه مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2022 -2024م

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

تشير بيانات الفترة محل الدراسة 2022 -2024م إلى أن مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من (0.83%) في العام 2022، إلى (0.87%) في العام 2023، وصولاً الي (0.99%) في العام 2024، مما يعكس الاتجاه التصاعدي للنمو. وباحتساب معدل النمو السنوي المركب (CAGR) بين العام الأول 2022 والعام الاخير 2024، يتبين أن مساهمة القطاع قد نمت بما يقارب (4,7%) سنوياً، ويُعد هذا

مؤشراً ايجابياً علي سلامة الاستراتيجيات والخطط الحكومية والقطاع غير الربحي، وفاعلية المبادرات الحكومية والخاصة في دعم هذا القطاع الحيوي.

كما يمكن تفسير هذا النمو بعدة عوامل أبرزها: العمل على توسيع الإطار التنظيمي والحوكمة، دعم الشفافية وجاذبية الاستثمار الاجتماعي، ايضاً رفع عدد الشراكات الاستراتيجية مع القطاعين العام والخاص، مما أسهم في تحسين مصادر التمويل كذلك الاستدامة المالية، أيضاتحفيز الابتكار الاجتماعي عبر دعم المبادرات التي تدمج الحلول الإبداعية في معالجة القضايا التنموية، ومواءمة أنشطة القطاع مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، خاصة في مجال تمكين القطاع غير الربحي لرفع مساهمته إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

وبناءً على هذه المؤشرات، يُتوقع استمرار النمو التصاعدي لمساهمة القطاع خلال السنوات القادمة، لا سيما مع زيادة الاستثمارات في بناء القدرات وتطوير البنية التحتية التنظيمية، مما يرسخ دوره كأحد ركائز التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: اتجاه نمو رأس المال البشري في القطاع غير الربحي للفترة 2022 -2024م:

الفرضية الثالثة: ساهم نمو رأس المال البشري (زيادة العاملين والمتدربين) بشكل جوهري في تطوير وتعزيز كفاءة القطاع غير الربحي خلال الفترة المدروسة.

وتم فحص الفرضية من خلال النقاط الاتية:

1. تحليل اتجاه تطور نسبة العاملين في القطاع غير الربحي الي اجمالي القوى العاملة للفترة 2022 - 2024م:

تحليل تطور نسبة العاملين في القطاع غير الربحي إلى إجمالي القوى العاملة(2022–2024) كما في الجدول والرسم البياني ادناه:

جدول رقم (8) اتجاه تطور نسبة العاملين في القطاع غير الربحي الي اجمالي القوى العاملة للفترة 2022 -2024م
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)، إحصاءات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

بيان/السنة	2022	2023	2024
نسبة العاملين في القطاع غير الربحي الي اجمالي القوى العاملة	%45	%55	%64
نسبة التغيير	-	0.22	0.16

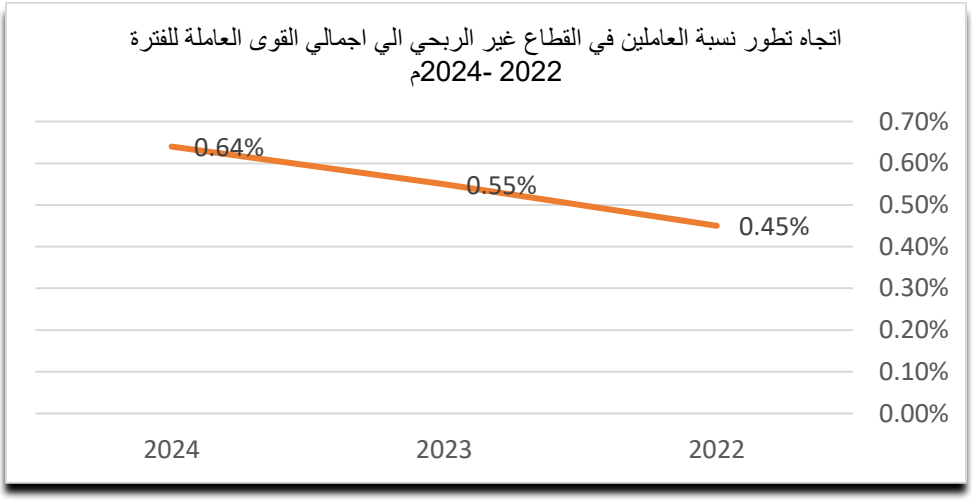

شكل رقم (8) اتجاه تطور نسبة العاملين في القطاع غير الربحي الي اجمالي القوى العاملة للفترة 2022 -2024م
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)، إحصاءات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

تشير البيانات الرسمية في الجول والشكل رقم (8) إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة في المملكة العربية السعودية شهدت نموًا متصاعدًا خلال الفترة من 2022إلى 2024م، حيث ارتفعت من ٪0.45في عام 2022 إلى ٪0.55في عام 2023، ثم إلى ٪0.64في عام 2024، وعند حساب معدل النمو السنوي المركب (CAGR) للفترة 2022–2024، نجد أن النسبة نمت بمعدل يقارب (19.1% سنوياً)، هذا المعدل المرتفع يعكس تسارع توظيف الكوادر الوطنية داخل القطاع، ويشير إلى تحسّن بيئة العمل فيه وجاذبيته كمجال مهني.

هنالك عدة عوامل اثرت على نمو عدد العاملين بالقطاع منها: تحسين بيئة العمل وتطوير قدرات العاملين من خلال إطلاق برامج تدريب وتأهيل موجهة للقطاع غير الربحي، ايضاً زيادة الاستثمارات الاجتماعية والمشاريع التنموية التي يديرها القطاع، والتوسع في الشراكات مع القطاعين العام والخاص، مما وفر فرص عمل جديدة مواءمة مع مستهدفات رؤية 2030 التي تسعى إلى رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى 5٪ وزيادة نسبة العاملين فيه.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (9)
IJFAES
September 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (9)

2. اتجاه تطور عدد الملتحقين بالدورات التدريبية في القطاع غير الربحي للفترة 2022 -2024م:

يهدف تحليل اتجاه عدد المتدربين في القطاع غير الربحي الي الوقوف على معرفة وضع الموظفين والعاملين من حيث التدريب والتطوير.

جدول رقم (9) اتجاه عدد الملتحقين بالدورات التدريبية في القطاع غير الربحي للفترة 2022 -2024م
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

بيان/السنة	2022	2023	2024
عدد الملتحقين بالدورات التدريبية	284	422	725
معدل التغيير	-	%49	%72

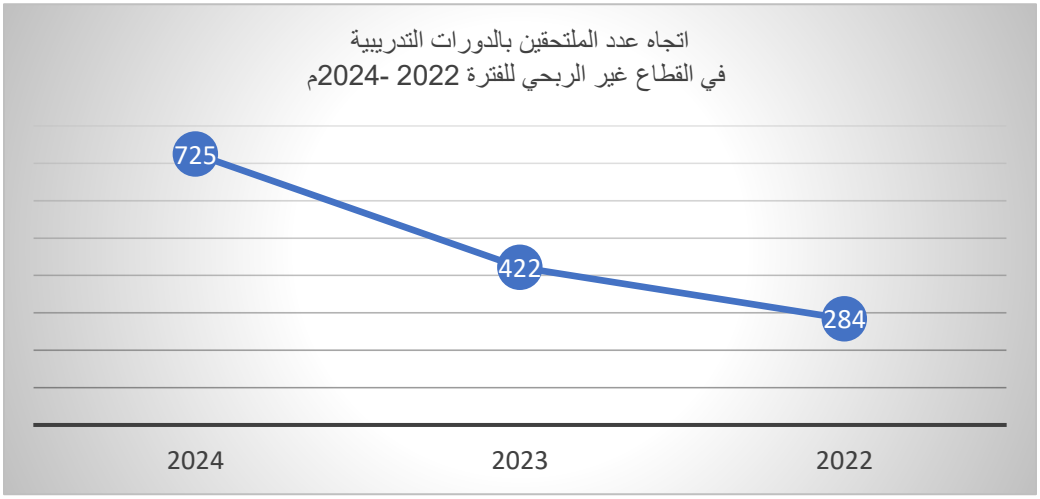

شكل رقم (9) اتجاه عدد الملتحقين بالدورات التدريبية في القطاع غير الربحي للفترة 2022 -2024م
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

أظهرت بيانات الجدول والشكل رقم (9) ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الملتحقين بالدورات التدريبية الموجهة للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2022 – 2024م، بلغ عدد المتدربين في العام 2023 (422 متدرباً) بمعدل نمو (49%) عن العام 2022، كذلك زاد عدد المتدربين بصورة ملحوظه في العام 2024 حيث بلغ عددهم (725 متدرباً) ، بمعدل نمو (72%) عن العام 2023، عكس حساب معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2022 الي 2024م تطور رأس المال البشري بمعدل سنوي قوي بلغ ما

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (9)
IJFAES
September 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (9)

يقارب (59.8%)، وهذا المعدل يعكس نموًا عالياً في القدرة التدريبية للقطاع، ما يُعد مؤشرًا واضحًا على التطور، والجهود المبذولة لتعزيز المهارات والكفاءات البشرية.

رابعاً: دور الشراكات المحلية والدولية في تعزيز توسع القطاع غير الربحي للفترة 2022 -2024م:

الفرضية الرابعة: تنامي الشراكات المحلية والدولية كان لها دور جوهري في توسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي وتحقيق اهدافه.

تهتم هذه الجزئية من الدراسة التطبيقية بتحليل اتجاه تطور الشراكات المحلية والدولية في القطاع غير الربحي من خلال عدد الشراكات المنفذة في فترة الدراسة.

جدول رقم (10) اتجاه نمو الشراكات المحلية والدولية في القطاع غير الربحي من خلال عدد الشركات المنفذة للفترة 2022 -2024م
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

بيان/السنة	2022	2023	2024
عدد الشراكات الاستراتيجية مع عدد من الجهات الحكومية غير الربحية	-	31	23
نسبة مساهمة المنظمات غير الربحية في الناتج الإجمالي/مليار ريال	-	%14	%5

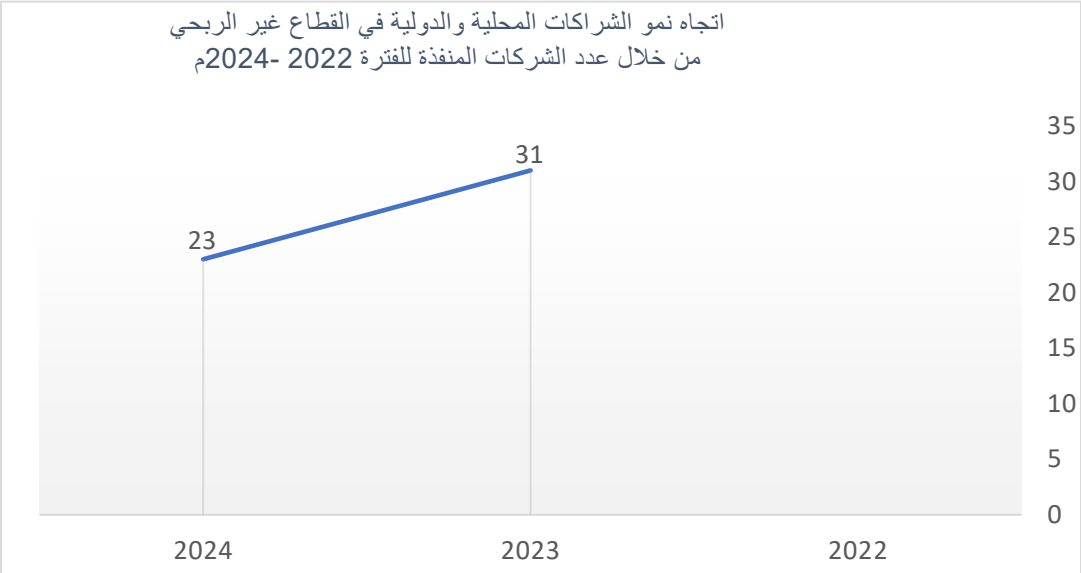

شكل رقم (10) اتجاه نمو الشراكات المحلية والدولية في القطاع غير الربحي من خلال عدد الشركات المنفذة للفترة 2022 -2024م
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي للأعوام(2022-2024م)

بين الجدول والشكل رقم (10) تباين عدد الشراكات الاستراتيجية التي عقدت بواسطة المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي مع الجهات الحكومية وغير الربحية على مدار السنتان الاخيرتان 2023 & 2024م، الا انه بالنسبة للعام 2022م لم يتوافر عدد محدد في مصادر المعلومات المتاحة، وهذا يمثل فارقاً معلوماتياً يتطلب البحث عنه، بلغ عدد الشراكات المحلية والدولية في العام 2023م (31 شراكة) وهي كانت الأعلى بالمقارنة مع العام 2024م الذي بلغ عدد الشركات فيه (23 شراكة)، وقد لوحظ استقرار نسبي في عدد الشراكات.

أدى الاهتمام بالشراكات في القطاع غير الربحي الي تعزيز التكامل والتأثير المجتمعي، كذلك الزيادة في عدد الشراكات تدل على حرص المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي على تعزيز التنسيق مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، مما يسهم في توسيع نطاق خدماته وتأثيره الاجتماعي والاقتصادي، كذلك دعم الاتساق مع اهداف رؤية 2030عبر دعم التعاون المؤسسي، وتكامل الجهود التنموية، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وهو ما يُعد ركيزة أساسية لتعزيز أثر القطاع غير الربحي.

خامساً: اتجاه التطور التشريعي والتنظيمي للقطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية للفترة من 2022-2024م:

الفرضية الخامسة: شهد القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية تطوراً تشريعياً وتنظيمياً للفترة 2022-2024م.

وقد تمثلت هذه التطورات التنظيمية في الاتي:

أولاً: تطوير القوانين الاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع غير الربحي:

- **قانون جمع التبرعات الجديد – 2024 م: تم اقراره في 2024**عبر المركز الوطني للقطاع غير الربح، ويضم ثلاث وعشرون مادة تُنظم جمع التبرعات وأنشطته، مع التأكيد على شفافية الإنفاق وفق غرض التبرع .(المصدر،Saudi gazette)
- **اتفاقية مكافحة استغلال المؤسسات غير الربحية – يناير 2024 م:** وُقعت بين اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله والمركز الوطني لتطوير القطاع غير الربحي، هدفت الي تعزيز الوعي بالخطر، وتطوير القدرات لضمان احترام المؤسسات غير الربحية للمعايير الوطنية والدولية (Lexis Middle East).

- **اتفاقية مكافحة استغلال المؤسسات غير الربحية 2024 م:** وُقعت بين اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله والمركز الوطني لتطوير القطاع غير الربحي.، وهدفت الي تعزيز الوعي بالخطر، وتطوير القدرات لضمان احترام المؤسسات غير الربحية للمعايير الوطنية والدولية(Lexis Middle East) ..
- **إجراءات تنظيمية وتطبيقية:** تم اتخاذ عدة إجراءات خلال العام 2024**م، منها** إصدار إنذارات وإعفاء مجالس إدارة مؤسسات، وحظر مؤقت لبعض الأفراد من العمل في القطاع، كذلك توقيع عقوبات على مخالفات جمع التبرعات وتحويل بعض الحالات للنيابة أو جهاز أمن الدولة، كما سجل القطاع نموًا ملموسًا في عدد الجمعيات المسجلة وتعزيز مستوى الحوكمة. (المصدر،Saudi gazette **).**

ثانياً: اجراءات تنظيمية وتشريعية في إطار الحوكمة والشفافية:

تم تقييم وضع الحوكمة والشفافية من خلال تحليل التقارير الرسمية للقطاع غير الربحي، حيث تم التوصل إلى الآتي:

- **النقص في الإفصاح وشفافية البيانات والتقارير السنوية المالية المحدثة المفصلة في بعض المنظمات:** بعض المنظمات ليس لها تقارير سنوية، كذلك عدم التزامها بنشر مؤشرات الأداء وأثر المشاريع، مما يقلل من ثقة المانحين والمستفيدين فيها.
- **تفاوت مستوي الحوكمة بين الجهات غير الربحية:** توجد هنالك فجوة واضحة بين المنظمات المهنية الكبيرة والمنظمات الصغيرة او الناشئة من حيث الالتزام بالسياسات والإجراءات، حيث بعضها لا توجد به مجالس إدارات فاعلة او لجان رقابية مستقلة.
- **ضعف القدرات المؤسسية:** تبين من خلال التحليل ان هنالك نقص في الكوادر والكفاءات المتخصصة في الحوكمة وكيفية تطبيق معاييرها، كذلك إدارة المخاطر، وأيضا هنالك نقص في الموارد التقنية التي تدعم نظم الرقابة الداخلية.
- **الافتقار لمنهج المحاسبة والمسؤولية:** لوحظ ان منظمات القطاع غير الربحي تفتقر في بعض الحالات لمنهج المحاسبة والمسؤولية، وغياب واضح وقوي للمساءلة الداخلية والخارجية، وضعف في ممارسات تقييم الأداء ومراجعة الأثر الاجتماعي.
- **تحديات الامتثال للأنظمة والتشريعات الخاصة بالقطاع:** من خلال التقارير وجد ان هنالك صعوبة في متابعة تحديثات الأنظمة واللوائح والتشريعات الخاصة بالقطاع، كذلك يتفاوت فهم الجهات

لمتطلبات الإفصاح والحوكمة التي تضعها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

- **القصور في تعزيز مستوى الإفصاح الرقمي:** أظهرت المؤشرات تحسنًا في مستوى الشفافية، الا أنه لا يزال هناك قصور في تعزيز مستوى الإفصاح الرقمي، ونشر البيانات المالية، وقياس الأثر بشكل ممنهج، وفقاً للتقرير الوطني للقطاع غير الربحي 2023م.

وتم بناء عل ذلك تأسيس عدد من المبادرات لتقنين مسألة الحوكمة والشفافية، منها:

- منصة "مكين "لتقييم أداء الجمعيات الخيرية.
- معايير "حوكمة الجمعيات الأهلية "من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.
- اشتراط الإفصاح المالي والتقارير الدورية.

سادساً: التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية:

الفرضية السادسة: يواجه القطاع غير الربحي تحديات وصعوبات كبيرة تساهم في الحد من نموه وتطوره رغم التطور الملحوظ الذي يشهده القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تعيق نموه واستدامته. تمثلت هذه الصعوبات والتحديات في الاتي:

التمويل والاستدامة المالية: أول هذه التحديات يتمثل في الاستدامة المالية؛ إذ لا تزال العديد من المنظمات تعتمد على التبرعات الموسمية والمنح القصيرة الأجل، مع الندرة في تبني نماذج تمويل أكثر استدامة مثل الأوقاف أو الاستثمار الاجتماعي، ويؤدي هذا اعتماد المنظمات الكبير على مصادر التمويل التقليدية إلى ضعف القدرة على التخطيط طويل الأمد وتنفيذ برامج تنموية مستدامة. كما يسهم الضعف في القدرات المؤسسية على إدارة الموارد المالية بكفاءة وغياب استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر المالية في زيادة هشاشة وضعف الوضع المالي لهذه المنظمات.

نجد أن **الإطار التشريعي والامتثال** يشكّل **تحدياً آخر**، حيث ساهمت التحديثات التنظيمية المتسارعة في رفع مستوى الحوكمة، لكنها في الوقت ذاته فرضت أعباء إضافية على الجمعيات الصغيرة التي تعاني من النقص في القدرات الإدارية والقانونية الكافية للتكيّف مع المتطلبات الجديدة.(my.gov.sa, n.d.)

إضافة إلى ذلك، **يبرز ضعف أنظمة قياس الأثر وتوافر البيانات كإحدى العقبات المحورية**، نجد ان الكثير من المنظمات تعاني من عدم وجود مؤشرات معيارية دقيقة لقياس نتائج برامجها، مما يصعّب من عملية التخطيط المبني على المؤشرات والادلة وصياغة السياسات العامة.(King Khalid Foundation, 2025)

أما بالنسبة **لرأس المال البشري، فيتضح وجود فجوة في الكفاءات المتخصصة بمجالات حيوية** مثل: مجال إدارة الأوقاف، التمويل الرقمي، الامتثال، وقياس الأثر، فضلاً عن تحديات المحافظة على الكفاءات في ظل المنافسة الكبيرة مع القطاع الخاص.(KPMG, 2023)

ويُضاف إلى ذلك **تحدي التحول الرقمي والأمن السيبراني**؛ الذي من اهم متطلباته وجود بنية تحتية تقنية متطورة لحماية البيانات وتعزيز الكفاءة التشغيلية، غير أن ضعف الموارد المالية والبشرية للجمعيات يمثل عائقاً أمام هذا التحول.(Academic Article, 2023/2024)

وتبقى **حوكمة المؤسسات والشفافية** قضية جوهرية، إذ تُظهر بعض المنظمات تفاوتاً في مستوى الإفصاح المالي، ونشر التقارير السنوية، كذلك تختلف في تبنيها لسياسات تضارب المصالح.(KPMG, 2023)

كما أن **قطاع الشراكات العابرة للقطاعات**، رغم كونها فرصة واعدة مع القطاعين العام والخاص، لا تزال تعاني من ضعف ومحدودية القدرات التعاقدية وإدارة العقود المبنية على الأداء، وهو ما يقلل من الأثر المحتمل لهذه الشراكات.(SPA, 2025)

وفيما **يخص إدارة التطوع**، تجاوز عدد المتطوعين بالمملكة المستهدف (مليون متطوع ضمن رؤية 2030)، وهذا ادي بدوره إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بتمكين المتطوعين، وجدولة مساهماتهم، وقياس أثر الساعات التطوعية على انتاجيتهم.(Vision 2030, 2025)

أيضاً، نجد أن **ثقافة العطاء** تميل إلى التركيز على برامج قصيرة الأجل، في حين أن الحاجة قائمة للتحول نحو الاستثمار في مبادرات تنموية طويلة المدى لسنوات طويلة.(King Khalid Foundation, 2025)

على الجانب الاخر، أظهرت الانفتاح الكبير نحو **التمويل الرقمي ومنصات التبرع** مثل "منصة إحسان الخيرية" فرصاً كبيرة نحو تعزيز الشفافية وجذب متبرعين جدد، إلا أنها فرضت في ذات الوقت تحديات على الجمعيات تتعلق بمدى قدرتها على المنافسة الرقمية وإدارة بيانات المتبرعين بكفاءة.(SPA, 2025)

كما يُلاحظ **وجود تفاوت في النضج المؤسسي بين الكيانات**، نتيجة التوسع الكبير في عدد الجمعيات المرخصة، وهو ما يستدعي تطوير برامج تصنيف نضج وبناء قدرات موجهة.(SPA, 2025)

وأخيراً، يبرز **تحدي التوازن الجغرافي والتخصصي**، حيث يتركز النشاط غير الربحي في مجالات مثل التعليم والصحة في مناطق كبيرة، فضلاً عن الفجوات في بعض المناطق الأقل نمواً، كذلك ضعف الاقبال على الاستثمار في مجالات ناشئة كحماية البيئة والابتكار الاجتماعي، (Arab News, 2025).

نتائج البحث

يقدم البحث عدة استنتاجات رئيسية تتعلق بتقييم تطور القطاع الثالث (غير الربحي) في المملكة العربية السعودية، والتي تُعد أساسية لمتخذي القرار والباحثين، كذلك أصحاب المصلحة في هذا القطاع، فيما يلي النتائج الرئيسية المستخلصة من الدراسة التطبيقية:

1. شهد القطاع غير الربحي في السعودية نموًا قويًا وتوسعا اقتصادياً كبيرا بين 2022 و2024م، كما عكسته نتائج التحليل الكمي، وشمل هذا التوسع في قطاع الأوقاف، والمنظمات الاجتماعية والانشطة التطوعية والتعاونية، مما انعكس على رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي ليصل الي نسبة (3,3%) من المستهدف (5%) والتي خطط لبلوغها في العام 2030، أي تم تحقيق المستهدف خلال الخمس سنوات الاولي من رؤية 2030.
2. حقق قطاع التعليم والبحث اعلي المعدلات بالنسبة لبقية القطاعات، وكان الأسرع نمواً، وسجل أعلى ايراد، بينما عكس القطاع الصحي مستوى ريادة عالي في النمو والإنفاق، حيث سجّل أعلى مستوي إيرادات.
3. فيما يتعلق ببعض المؤشرات كالإيرادات السنوية للقطاع الثالث ارتفعت الإيرادات من (40,86 مليار ريال) في عام 2022 إلى (100مليار ريال) في عام 2024، بمعدل نمو إجمالي قدره (144,75%)، وهو ما يعكس توسع قاعدة التمويل وقدرة القطاع على تنويع مصادر دخله، كذلك زاد عدد المنظمات غير الربحية، وعدد المتطوعين، ما يشير الى تصاعد الوعي المجتمعي ودعم العمل التطوعي كأحد ركائز رؤية المملكة 2030، كما زاد حجم التعاقدات الحكومية مع القطاع غير الربحي من (2,85 مليار ريال) في 2022 إلى (9 مليار ريال) في 2024، بمعدل نمو إجمالي بلغ (215,75%)، مما يؤكد مسألة تنامي الشراكة بين القطاع العام والقطاع غير الربحي في تنفيذ المشاريع والخدمات.
4. بصورة عامة تدل المؤشرات مجتمعة على نمو متسارع ومتوازن للقطاع غير الربحي في المملكة، مدفوعًا بعوامل تشريعية وتنظيمية داعمة، وتزايد الشراكات الحكومية المحلية والدولية، وارتفاع مستويات الوعي المجتمعي بالمشاركة التطوعية، ما يؤكد ويدعم دوره في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستدامة المالية.
5. التوسع في الأوقاف كأداة تمويل مستدامة، أدى الي تحقيق مساهمة كبيرة في القيمة الاقتصادية الإجمالية للقطاع غير الربحي.

6. تفاوت توفر البيانات والتقارير القطاعية، رغم التحسّن، إلا انه ما زال هنالك نقص واحياناً غياب في البيانات المفصّلة والمجزأة حسب القطاع والمنطقة، وظهر ذلك وظهر ذلك جلياً في تقارير العام 2022م.
7. ضعف الإفصاح المالي والتقارير السنوية لدى بعض المنظمات، مما يقلل من ثقة المانحين.
8. الاعتماد المفرط على التبرعات الموسمية وعدم تنويع مصادر الإيرادات، كذلك ضعف الاستثمار في الأوقاف والمشاريع المولدة للدخل مقارنة بالفرص المتاحة، مما انعكس سلباً على الاستدامة المالية.
9. رقمنة جمع التبرعات وإدارة البرامج عبر المنصات الرقمية عززت النمو، والنفاذ والشفافية وجذبت عدد كبير من المتبرعين الجدد.

توصيات البحث

استنادًا إلى النتائج الكمية والتحليل المقارن لمؤشرات الأداء الرئيسة، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز استدامة وتطور القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، وهي:

1. تعزيز التنويع في مصادر التمويل، وتشجيع الكيانات غير الربحية على تطوير نماذج تمويل مبتكرة، بما في ذلك الاستثمارات الاجتماعية، وصناديق الوقف، والشراكات مع القطاع الخاص، لضمان الاستدامة المالية في القطاع، كذلك الحد من الاعتماد المفرط على التمويل الحكومي أو التبرعات الموسمية.
2. الاستمرار في دعم عملية بناء القدرات المؤسسية من خلال تصميم برامج تدريبية وإدارية لتطوير المنظمات غير الربحية، مما يرفع من جودة الخدمات المقدمة من قبل هذه المنظمات واستدامة النمو المؤسسي.
3. توسيع نطاق الشراكات الحكومية بزيادة التعاقدات الحكومية مع المنظمات غير الربحية في مشاريع تنموية وخدمية استراتيجية متنوعة، بما يعزز التكامل بين القطاعات الثلاثة في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.
4. نشر وتدعيم ثقافة العمل التطوعي المستدام من خلال إطلاق حملات توعوية وبرامج تحفيزية لزيادة معدلات المشاركة التطوعية النوعية، مع توفير فرص تدريب وتأهيل للمتطوعين لضمان تأهيلهم واستدامة مساهماتهم.
5. تصميم دليل واضح لأنشطة الدخل الذاتي والشركات التابعة، يحتوي على موجهات نصوص تفصيلية،

كذلك قواعد واضحة فيما يتعلق باستثناءات الزكاة والضرائب على الأرباح.

6. بناء صياغة علمية واضحة ومحددة تُبيّن كيفية تطبيق الإعفاءات على أنشطة محددة ومتى يتم ذلك، مع تصميم آليات توضيحية مسبقة (ruling) للكيانات غير الربحية لتقليل مسألة عدم التأكد واليقين.
7. انشاء وتطوير أنظمة قياس الأداء والشفافية، ومن ثم بناء واعتماد مؤشرات أداء رئيسة (KPIs) ومعايير إفصاح مالي وإداري موحدة، بما يساعد في عملية القياس الموحد، كذلك يدعم الثقة لدى الممولين والشركاء والمجتمع.
8. تعزيز التوجه نحو الاستثمار في رأس المال البشري، كذلك دعم مسألة التوجه الاستراتيجي نحو بناء وصقل القدرات داخل القطاع غير الربحي، مما يدعم الأداء الاستراتيجي ويزيد من الأثر المجتمعي والاقتصادي.

الدراسات المستقبلية المقترحة

لاستكمال المعرفة في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، يتطلب البحث مستقبلاً في عدد من المحاور المتنوعة، كالآتي:

- بناء وابتكار نماذج مؤسسية حديثة لتحقيق التميّز المؤسسي داخل المنظمات غير الربحية مع مراعاة القدرات البشرية والتقنية.
- تأسيس مبادئ الشراكة الاستراتيجية بين القطاع غير الربحي ومؤسسات أخرى لتحديد العوامل التي تُعزز من أثر هذه الشراكات واستدامتها.
- دراسة نماذج التمويل المستدام بما في ذلك الأوقاف والاستثمار الاجتماعي والتبرعات الرقمية.
- تقييم الأداء والشفافية، باستخدام التحليلات الرقمية ودعم القرارات المبنية على الأدلة في القطاع.
- البحث في تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والهيكلية لدعم وتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع الغير الربحي.

المراجع والدراسات

المراجع العربية:

1. . الجريبي، سمية. (٢٠١٥) تقويم جهود مدراء ومديرات مدارس التعليم العام لزيادة مصادر التمويل المدرسي المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث، ٤ (٣)، ٢٤٤-٢٦٨.
2. الأمم المتحدة (٢٠٠٥) دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية.
3. أهداف التنمية المستدامة في إطار مخطط الأمم المتحدة لسنة2030، مجلة التمويل والاستثمار جامعة هارفارد نموذجا، بحث منشور في مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد العاشر العدد الأول، ماليزيا، ص 6-7 26
4. باجنيد أيمن، وباعظيم، ثامر. (٢٠١٩) تصميم وإجراء البحث العلمي باستخدام المنهج المزيج. مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز.
5. الجمعية السعودية الخيرية. (2024). التقرير السنوي للأداء المالي.
6. الحمادي، س. (2019). الاستدامة في العمل الخيري: مفهومها وأدوات قياسها. مجلة الإدارة الخيرية.
7. الحمدان، جاسم القحطاني، عبد المحسن، والعازمي، مزنة (٢٠١٦) - أسس في اقتصاديات التعليم. دار المسيلة.
8. دراسة سامي الصلاحات (2018) بعنوان: معايير الاستدامة المالية للمؤسسات الوقفية - جامعة هارفارد نموذجا - المنشورة في مجلة إسرا العالمية.
9. سامي محمد الصلاحات (2019)، معايير الاستدامة المالية للمؤسسات الوقفية أوقاف لإسلامي الموارد المتاحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار مخطط الأمم المتحدة لسنة2030، مجلة التمويل والاستثمار جامعة هارفارد نموذجا، بحث منشور في مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد العاشر العدد الأول، ماليزيا، ص 6-7 26.

10. صالح صالحي (2020): التكامل الوظيفي بين مؤسسة الأوقاف ومؤسسة الزكاة لضمان حد الكفاية المجتمعية في الجزائر وفي منظمة التعاون والتنمية المستدامة، العدد 7 جامعة سطيف الجزائر، ص 29-42.

11. عبد العزيز بن محمد العواد، القطاع غير الربحي في السعودية ... الواقع والتحديات موقع "الفا بيتا

12. العيسى، أ. (2020). إدارة الموارد المالية في المنظمات غير الربحية. الرياض: دار الفكر.

13. غلباء العتيبي، خولة المفيز (2023) – دراسة بعنوان " متطلبات تطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، مجلة ديالي للعلوم الإنسانية العدد 95،

14. محمد مهدي منا الله (2020)، أثر السياسات الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات القطاع الثالث دراسة حالة مؤسسة (HMC) الأمريكية ومؤسسة (WANCorp) الماليزية -مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة - 120_95 المجلد 05 / العدد 02 - جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)- ديسمبر 2020.

15. المركز الوطني للعمل التطوعي .(2024) .إحصاءات العمل التطوعي .الرياض: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

16. منذر قحف (2000)، الوقف الإسلامي: تطوره إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2000.

17. منيرة المنصوري-احمد الماوري (2022) بعنوان: "المعوقات التي تواجه عمل القطاع الثالث في دولة قطر"، مجلة الباحث، المجلد22)1(/ديسمبر2022.

18. وزارة المالية .(2024) .التقرير السنوي للمالية العامة .الرياض: وزارة المالية https://mof.gov.sa .

19. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية .(2024) .تقرير القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية .

20. الغانم، أ.، غوش، ب.، &شمسي، م .(2025) .أثر تطوير الأعمال على الموارد المالية في القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية .مجلة البحوث الإدارية، 12(3)، 55-78.

21. العتيبي، غ.، &المفيز، خ .(2023) .متطلبات تطوير مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية .مجلة التربية والتنمية، 15(2)، 101-130.

22. المنصوري، م.، &الماوري، أ .(2022) .المعوقات التي تواجه عمل القطاع الثالث في دولة قطر . المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 8(1)، 88-112.

23. منا الله، م. م .(2020) .أثر السياسات الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات القطاع الثالث: دراسة حالة مؤسسة HMC الأمريكية و WANCorpالماليزية .مجلة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 5(2)، 210-239.

24. الصلاحات، س .(2018) .معايير الاستدامة المالية للمؤسسات الوقفية: جامعة هارفارد نموذجًا . مجلة الوقف والتنمية، 3(1)، 66-95.

المراجع الاجنبية:

- Hanefah, M. (2018). Financial performance and sustainability in Malaysian Waqf private entity and corporations. International Journal of Islamic Finance, 10(2), 45–60.
- King Khalid Foundation. (2025). Nonprofit Sector Outlook 2025. Riyadh: KKF. Retrieved from https://www.kkf.org.sa
- Arab News. (2023). Saudi Arabia’s nonprofit sector grows by 33%. Retrieved from https://www.arabnews.com
- KPMG. (2023). Nonprofit sector development in Saudi Arabia. Riyadh: KPMG. Retrieved from https://kpmg.com
- Islamic Corporation for the Development of the Private Sector & United Nations. (2023). The role of Awqaf in Vision 2030 and SDGs in the Kingdom of Saudi Arabia. Jeddah: ICD & UN.
- Journal of Sustainability. (2025). Waqf investment funds and sustainable development in Saudi Arabia. Sustainability, 17(9), 3805.
- Mohammed Bin Salman Nonprofit City. (2023). Overview. Retrieved from https://miskcity.sa
- Ahmed, s., & Bajawa, I. A. (2021). The role of social entrepreneurship in socio-economic development: A meta- analysis of the nascent field

  8551.12492-1467/10.1111 -https://doi.org/

- ACNC (DGR guidance) ATO (DGR eligibility updates). (acnc.gov.au, ato.gov.au).
- Al-Tabbaa, O., Ciulli, F., & Kolk, A. (2021), Nonprofit entrepreneurial orientation in the context of cross-sector collaboration. British Journal of Managementnull,
- Dinna Rohmatunnisa (2005) Design of ljarah Sukuk, A Master thesis, the university of Nottingham England, UK, 2008, p 32
- Salman Syed Ali: Islamic Capital Market Products, king Fahd national library cataloguing-in-publication data, first edition, Jeddah, KSA, 2005, p 34
- CIC Regulator annual report. (GOV.UK, assets.publishing.service.gov.uk) CIC guidance، GOV.UK — Gift Aid، https://doi.org/ 10.1108/JEEE-4-2021-0165
- OECD. (2020). Social Economy and the COVID-19 Crisis: Current and Future Roles. OECD Policy Responses. https://www.oecd.org
- Salamon, L. M., & Sokolowski, S. W. (2018). Beyond Nonprofits: Re-conceptualizing the Third Sector. Voluntas, 29(4), 617–629. https://doi.org/10.1007/s11266-018-00080-6
- Salamon, L. M., & Sokolowski, S. W. (2018). Beyond Nonprofits: Re-conceptualizing the Third Sector. Voluntas, 29(4), 617–629. https://doi.org/10.1007/s11266-018-00080-6
- UN Volunteers. (2023). State of the World's Volunteerism Report. United Nations Volunteers Programme. https://www.unv.org
- United Nations. (2020). The Role of Civil Society in Achieving the Sustainable Development Goals. UN Department of Economic and Social Affairs.

  https://www.un.org/development/desa

مواقع الإنترنت:

- الربحي. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/
- المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي – النبذة التعريف.uqn.gov.sa
- https://www.un.org/development/desa
- المركز الوطني لقانون المنظمات غير الربحيةICNL

- https://www.stats.gov.sa
- Lexis Middle East
- SAHL
- saudigazette
- Arab News
- kkf.org.sa
- SAMA Rulebook

(https://rulebook.sama.gov.sa/en/account-opening-rules?utm_source=chatgpt.com)